"تمكين المرأة الكويتية في عملية التنمية المجتمعية في ضوء استراتيجية الكويت القومية ٢٠٣٥م"

إعداد

د. مريم عوض ضيدان فراج الشمري

ISSN : 2535- 2032 print)

ISSN : 2735-3184 online)

العدد ١٣٥ مارس ٢٠٢٢م

مقر المجلة: كلية التربية – جامعة عين شمس – روكسي – مصر الجديدة – القاهرة

web site. https://pjas.journals.ekb.eg/.

E. e.a.for.social.studies@gmail.com

T. 0 100 272 2265 \ 01061603061

تمكين المرأة الكويتية في عملية التنمية المجتمعية في ضوء استراتيجية الكويت القومية ٢٠٣٥م

إعداد: د. مريم عوض ضيدان فراج الشمري

مستخلص الدراسة

يهدف البحث الحالي إلى عرض وتحليل التطورات التي مر بها المجتمع الكويتي ودور المرأة في تحقيق التنمية المجتمعية، وتقديم توصيات ومقترحات لتفعيل مشاركة المرأة بدولة الكويت في مجالات التنمية وبما ينعكس إيجاباً على وضعها سياسيًا، وتشريعيًا، ووزاريًا، واقتصاديًا، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والذي يعتمد عليه الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة، تصور الواقع الاجتماعي، والتي يمكن تحليلها وتفسيرها ومن ثم الخروج باستنتاجات منها، بغية تحسين الأداء والأوضاع، وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية تمكين المرأة الكويتية لا زالت في بدايتها، وحتى تتم المشاركة الفاعلة للمرأة الكويتية في التنمية، ولابد من إزالة كافة المعوقات الاجتماعية والثقافية، ومما لا شك فيه أن دور الإدارة السياسية في تمكين المرأة الكويتية هام جدًا من خلال سن التشريعات والسياسات المتعلقة بدمجها في كافة المجالات من تعليم وعمل ومشاركة سياسية وفي كل المراحل تخطيطًا وتنفيذًا ومراقبة.

الكلمات المفتاحية:

تمكين المرأة

تمكين المرأة الكويتية في عملية التنمية المجتمعية في ضوء استراتيجية الكويت القومية ٢٠٣٥م

إعداد: د. مريم عوض ضيدان فراج الشمري

Abstract:
The current research aims to present and analyze the developments that Kuwaiti society has gone through and the role of women in achieving community development, and to provide recommendations and proposals to activate the participation of women in the State of Kuwait in the areas of development, in a way that reflects positively on their political, legislative, ministerial, and economic status. In obtaining adequate and accurate information, visualizing the social reality, which can be analyzed and interpreted, and then draw conclusions from it, in order to improve performance and conditions. The results of the research concluded that the process of empowering Kuwaiti women is still in its infancy, and until the active participation of Kuwaiti women in development, it is necessary to There is no doubt that the role of the political administration in empowering Kuwaiti women is very important by enacting legislation and policies related to integrating them in all areas of education, work, political participation and at all stages of planning, implementation and control.
Keywords: empowering women

تمكين المرأة الكويتية في عملية التنمية المجتمعية في ضوء استراتيجية الكويت القومية ٢٠٣٥م

إعداد: د. مريم عوض ضيدان فراج الشمري

مقدمة

إن المرأة الكويتية ليست بمعزل عن التحديات المحلية والعالمية ولمواجهة تلك التحديات يحرص المجلس الأعلى لشئون الأسرة على تمكين الأسرة الكويتية، كما اتجهت جهود المؤسسات الحكومية وخصوصا الجامعة إلى دعم تماسك الأسرة الكويتية، واتخذت دولة الكويت العديد من التدابير والتشريعات التي تكفل للمرأة والفتاة حقوقهن، وفرض الحماية القانونية لهن، وذلك لتحقيق الاستقرار والتركيز على ما من شأنه أن يساهم في تمكين المرأة والحفاظ على كيانها ووجودها.

وتعد قضية النهوض بالمرأة وتمكينها أحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم في بداية القرن الحادي والعشرين، فاستحوذت قضايا المرأة ووضعها وموقعها سواء من قضايا الفقر والتنمية المستدامة على حيز كبير من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي وضعته الأمم المتحدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ مما أسهم في بلورة الأجندة الإنمائية العالمية، وفرض هذا التوجه نفسه على مصر كغيرها من بلدان العالم وبخاصية النامية منها [١].

ويعرف تمكين المرأة علي أنه مفهوم يتضمن قدرا كبيرا من الخيارات التي يجب أن تتوفر للمرأة سواء فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية أو من حيث توفر الخدمات الصحية والتعليمية بما يؤدي إلى تحسين قدراتها لاتخاذ هذه الاختيارات أو القرارات [٢].

وفي هذا السياق يعرف تمكين المرأة أيضًا بأنه إضفاء القوة علي المرأة بمعنى أن يكون للمرأة كلمة مسموعة، ولها القدرة على التحليل والابتكار والتأثير في القرارات الاجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل وأن تكون موضع احترام كمواطنة متساوية ولها إسهاماتها على كافة المستويات ومدركة لقيمتها ليس فقط على مستوى المنزل بل على مستوى المجتمع ككل [٣].

---

[١] سحر محمد أبو راضي (٢٠١٧). دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية: رؤية استشرافية، **مجلة كلية التربية جامعة بنها، ١١١(٢٨)**، ١١٢-١٨٦. ص ١١٤.

[2] Malhotra, A. (2002). **Measuring Women's Empowerment as Avarible in International Development,** Paper Prepared for the World Bank Workshop on Poverty and Gender: New Perspectives Final Version p6.

[3] Kolas, A. (2015). **Women's Empowerment in India from Participation to political Agency,** PRIO Policy BRIEF.

وقد أشار (Long,2005,28) إلى أن مفهوم تمكين المرأة له عدد من الأهداف يسعى لتحقيقها ومنها: [٤]

١- النهوض بمستوى المرأة وتوعيتها وتثقيفها ودعمها لزيادة قدرتها على مساعدة أسرتها ومجتمعها والمشاركة في تنميته.
٢- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين من خلال الدعم المتبادل.
٣- بث روح الثقة في حياة الأفراد ليدخلوا مرحلة الاستقلال والحرية في الاختيار في مختلف قرارات الحياة.
٤- تنمية قدرة المرأة لتغيير العلاقة بين الدولة والمرأة، لتمكينهن ليكن أكثر كفاءة في المشاركة التنموية.
٥- مساعدة النساء على رؤية أنفسهن، واستخدام قدراتهن لإحداث التغيير المأمول.
٦- تحسين نوعية الحياة وجودتها لدي المرأة.

لذلك يشمل تمكين المرأة إزالة جميع العوائق التي تقف في طريق تحقيق ذاتها والحصول على حقوقها، واكتسابها المهارات اللازمة لتجاوز هذه الصعوبات ومنها مصادر الدعم التي تسطيع أن تساند المرأة في سعيها لتحقيق أهداف التمكين بوجه عام [٥].

وتهدف رؤية كويت ٢٠٣٥ إلى تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ويحقق التنمية البشرية ويزكى روح المنافسة ورفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز مؤسسي يدعم المرأة الكويتية، ويعمل على ترسيخ قيم الوطنية والحفاظ على الهوية الاجتماعية والتنمية البشرية ويوفر البنية الأساسية الملائمة لبيئة أعمال مشجعة ومتطوره، وذلك انطلاقا من رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد، وتنفيذا لمرئياته السامية في هذا الخصوص، حيث تتمتع دولة الكويت بكل المقومات الأساسية للانطلاق نحو تحقيق هذه الرؤية المستقبلية وتوفير فرص الاستثمار والتنمية، مثل

(4) Long,D. (2005). **Mocro social work practice. A strengths perspective,** Thomson Australia.

(٥) خلود عبدالكريم (٢٠١٤). معوقات تمكين المرأة السعودية ثقافيا واجتماعيا وقانونيا، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ٣٦(١)**، ص١٧٨.

الموقع الجغرافي المتميز، والبنية التشريعية الجيدة، والنظام القضائي المتكامل، وسياسة خارجية متزنة دولية [٦].

كما تدعم هيئة الأمم المتحدة تمكين المرأة والحد من عدم المساواة بين الجنسين، ويقوم عمل مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة على شراكة قوية مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع ككل، بهدف جعل تمكين المرأة أولوية وطنية لتحقيق النمو الشامل والعدالة الاجتماعية [٧].

مشكلة الدراسة

تشير (ندي عبدالله سعود، هيفاء فهد المبيريك،٢٠٢٠) إلى أن التعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة، لذا يعد التعليم الجامعي الأداة الرئيسة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وقد ساهم التطور المذهل في مجال العلوم المعرفية والتطبيقية وتكنولوجيا الاتصال في زيادة الفجوة بين متطلبات الدول وقدرات أفرادها، فكان لازما على المجتمعات إعادة النظر في تمكين أفرادها ورسم الرؤى والأهداف بصورة أكثر واقعية؛ لمواكبة التغيرات السريعة في العالم، وتمكين جميع الأفراد بفئاتهم العمرية المختلفة، خاصة المرأة وإعادة النظر في حقوقها من أجل تنمية حقيقية وشاملة [٨].

وتؤمن دولة الكويت بأن التنمية الشاملة لا يمكن تحقيقها في المجتمع دون المشاركة الإيجابية من قبل المرأة، كما تؤمن دولة الكويت بأهمية دور المرأة باعتبارها نصف المجتمع وتسعى لتفعيل إسهامها في الحياة العامة من قبل السياسات والخطط الحكومية. وفي عام ٢٠١٥ وقع سمو أمير الكويت على أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وما تتضمنه من تبني السياسات تؤدى إلى تدعيم مكانتها اقتصاديا واجتماعيا وتشجيعها على المشاركة بجميع صورها، وفقا لإجمالي السكان الكويتيين عام ٢٠١٨، تشكل المرأة الكويتية أكثر من نصف سكان المواطنين الكويتيين حيث بلغت نسبة الإناث حوالي ٥١ %.

---

[٦] وزارة الخارجية الكويتية (٢٠٢٢). **رؤية كويت ٢٠٣٥م** https://www.mofa.gov.kw/ar/kuwait-state/kuwait-vision-2035

[7] Unwomen (2021). **arabstates.unwomen.org**/ar/countries/Egypt/ | هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الدول العربية - UN Women ...https://arabstates.unwomen.org تم الاسترجاع ٢٠٢٢/٢/١٦.

[٨] ندي عبدالله سعود، هيفاء فهد المبيريك (٢٠٢٠). دور برامج التعليم المستمر في تمكين المرأة في ضوء التجارب الدولية، **مجلة أفاق جديدة في تعليم الكبار بجامعة عين شمس**، ٢٨، ١٢-٤٤. ص ١٣.

وتتبلور مشكلة الدراسة في النظر إلى مستويات التمكين المتاحة للمرأة الكويتية في سوق العمل نجد التناقض المذهل لمن ينظر من الخارج إلى الإحصائيات السنوية سواء تلك المتعلقة لنسب تعليم المرأة أو لعدد الفتيات اللواتي تخرجن من الجامعة مقارنة بعدد الرجال، في حين لا يجد هذا العدد من الخريجات طريقهن إلى سوق العمل والحصول على الوظائف أو المساهمة في الحياة العامة والوظائف العليا بشكل يتسم بالعدالة والمساواة مع الرجال.

وتشير الإحصائيات الصادرة في عام ٢٠١٦ عن الجهات الدولية كالبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن الكويت فاقت المتوسط الإقليمي في نسبة مشاركة المرأة سواء في التعليم أو في القوي العاملة، ولكن لا تزال مشاركة المرأة ٣٧،٦ % في القطاع الإنتاجي الخاص وهي أقل من مشاركة الرجال.

كما تتبلور مشكلة الدراسة في ضعف تمكين المرأة سياسيا متمثلا في الانعدام التام لمشاركة المرأة في مجلس الأمة الكويتي في دورته المنعقدة حاليًا، وأيضا ضعف تمكين المرأة الكويتية اقتصاديًا، وسياسيًا، وتؤكد العديد من الدراسات، على أن من بين مؤشرات تقدم المجتمع، مساهمة نسائه في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، بل هناك آراء ترى أن أي خطة تنموية، لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل، بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع، لذلك فإن تخلف مجتمعنا العربي، يعزى بلا شك إلى اقتصاره في مجهوداته التنموية على قوى الرجل، مهمّشاً لدور المرأة ومستبعداً لأهمية هذا الدور، ظلت المرأة في تخلفها، ولم تتمكن المجتمعات من تجاوز أزماتها الاقتصادية والاجتماعية لحقب طويلة من الزمان.

إن عملية التنمية عملية متكاملة، تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته، ولذلك ينبغي أن تستوعب في خططها كل فئات المجتمع، فنسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية، المتخلفة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وإحلال صورة المرأة المثقفة الذكية الواعية الإيجابية، المشاركة في الحركات التنموية المختلفة محلها، كما أنه بالمزيد من الوعي المجتمعي، يتضح الإطار الاجتماعي للعمل والإنتاجية، والدور الاجتماعي للفرد، فيسهل بذلك تحقيق أهداف السياسات التنموية، دونما تفريق في توظيف القدرات البشرية لجميع فئات المجتمع [٩].

[٩] حسن تيم، وابتهاج محمد النادي (٢٠١٠). درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، **بحث مقدم للمؤتمر التربوي الأول " العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين – واقع وتحديات"** جامعة النجاح الوطنية، ١٧-١٨ أكتوبر ٢٠١٠، ١-٣٨.

لذا تستهدف الدراسة الحالية توصيف وتحليل التطورات التي مر بها المجتمع الكويتي ودور المرأة في تحقيق التنمية المجتمعية، ومحاولة التوصل إلي مجموعة مقترحة من الآليات لدعم وتعزيز عملية تمكين المرأة الكويتية في ضوء الخطة القومية كويت ٢٠٣٥، حيث أن موضوع تفعيل مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية الاجتماعية بصورة عامة – ما يزال – يحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث، للكشف عن الآليات التي تدعم المشاركة الإيجابية والفعالة للمرأة في عملية التنمية من ناحية، والتعرف على المعوقات والتحديات التي تحول دون ذلك، وأساليب مواجهتها علي كافة الأصعدة من ناحية أخرى وأساليب مواجهتها علي كافة الأصعدة من ناحية أخرى، ولذلك يمكن صياغة سؤال الدراسة على النحو التالي:

ما هي سبل تمكين المرأة الكويتية في عملية التنمية الاجتماعية في ضوء استراتيجية الكويت القومية ٢٠٣٥م؟

أهمية الدراسة:

١- الأهمية النظرية:

انطلاقا مما سبق، تأتي أهمية الدراسة الراهنة على المستوى النظري، حيث يمكن أن تمثل الدراسة بما تتوصل إليه من تحليلات ورؤى نظرية عن تمكين المرأة الكويتية بخاصة، وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمقومات المتوافرة لديها للمشاركة بفعالية في عملية التنمية، إسهاما نظريا يضاف إلى الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت قضايا المرأة العربية ومشكلاتها بصورة عامة.

٢- الأهمية التطبيقية:

على المستوى التطبيقي، يمكن أن تسهم التوصيات التي تتوصل إليها الدراسة في صياغة بعض الرؤى والمقترحات الإجرائية التي تعين علي المشاركة الفعالة للمرأة الكويتية في عملية التنمية الاجتماعية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

أ- عرض وتحليل التطورات التي مر بها المجتمع الكويتي ودور المرأة في تحقيق التنمية المجتمعية.

ب- تقديم توصيات ومقترحات لتفعيل مشاركة المرأة بدولة الكويت في مجالات التنمية وبما ينعكس إيجاباً على وضعها سياسيًا، وتشريعيًا، ووزاريًا، واقتصاديًا.

منهج الدراسة:

لكى تحقق الدراسة الحالية أهدافها استخدام الباحث المنهج الوصفي والذي يعتمد عليه الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة، تصور الواقع الاجتماعي، والتي يمكن تحليلها وتفسيرها ومن ثم الخروج باستنتاجات منها، بغية تحسين الأداء والأوضاع، وقد قامت الباحثة بتوظيف هذا المنهج من خلال محورين:[١٠]

أ- عرض وتحليل التطورات التي مر بها المجتمع الكويتي ودور المرأة في تحقيق التنمية المجتمعية.

ب- تقديم توصيات ومقترحات لتفعيل مشاركة المرأة بدولة الكويت في مجالات التنمية وبما ينعكس إيجاباً على وضعها.

مصطلحات الدراسة

تمكين المرأة

يعرف تمكين المرأة بأنه إضفاء القوة علي المرأة بمعنى أن يكون للمرأة كلمة مسموعة، ولها القدرة على التحليل والابتكار والتأثير في القرارات الاجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل وأن تكون

[١٠] عامر قنديلجي (٢٠٠٨). **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

موضع احترام كمواطنة متساوية ولها إسهاماتها على كافة المستويات ومدركة لقيمتها ليس فقط على مستوى المنزل بل على مستوى المجتمع ككل [١١].

الإطار النظري

تباينت أوضاع ومكانة المرأة الكويتية في مراحل ما قبل ظهور النفط، يمكن القول أن المرأة الكويتية قد عانت – كما هو الحال بالنسبة للمرأة الخليجية بصورة عامة – مع الرجل عنف وقسوة الحياة على شاطئ الخليج، وقد ساهمت في كثير من المناطق والأحوال – حسب موقعها الطبقي – في العمليات الإنتاجية التي كانت سائدة قبل ظهور النفط، حيث كانت تساهم مساهمة فعالة في حياة الأسرة ومجتمعها المحلي الصغير؛ حيث كانت تساهم مع الرجل في زيادة دخل الأسرة، وكانت تقوم بأعمالها المنزلية المعتادة من طبخ وتربية الأطفال في الغياب الطويل للزوج لكسب العيش، إضافة إلى أنها كانت تقوم ببعض الأعمال كخياطة الملابس لنساء الحي، أو المتاجرة بسلع بسيطة، أو حتى تربية الماشية، أما المرأة في البادية، فقد كانت تقوم بكثير من الأعمال، فهي ترعى الغنم وتجلب الحطب والماء [١٢].

وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت المرأة الكويتية تشارك في العمل والإنتاج خارج المنزل على نطاق محدود، حيث كان ذلك بسبب التقاليد السائدة خلال تلك الفترة الزمنية التي كانت تعطي الرجل وحده حق الإشراف على العملية الإنتاجية، وعلى توزيع الإنتاج والاستهلاك [١٣].

وهذه الظروف التي عايشتها المرأة الكويتية، قد دفعت البعض إلى القول، أنه لم يكن للمرأة دور حاسم في عمليات الإنتاج والخدمات وميادين العمل الأخرى خارج المنزل في المجتمع الكويتي في فترة ما قبل النفط، وذلك لأن الصورة الأولى لعمل المرأة كانت عبارة عن مساهمتها في إطار أسرتها ومجتمعها الصغير [١٤].

---

(11) Kolas, A. (2015). **Women's Empowerment in India from Participation to political Agency,** PRIO Policy BRIEF.

[١٢] محمد غانم الرميحي(١٩٧٧). **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة،** الكويت، ص ص ٣٩-٤١.

[١٣] باقر سليمان النجار (١٩٨١). المرأة وعلاقات الإنتاج في مجتمعات الخليج التقليدية، المرأة والتنمية في الثمانينات، **بحوث ودراسات المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية** ٢٨-٣١ مارس، الكويت، ١٩٨١، ص ص ١٧٥-١٧٦.

[١٤] عبد الرؤوف عبد العزيز، الجرداوي(١٩٨٦). **مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية واتجاهاتها،** الكويت، ١٩٨٦، ص ١٥٧.

وهذا الوضع الذي شغلته المرأة كان ينطبق على المرأة في كافة المجتمعات الخليجية التقليدية، التي سادها الطابع التقليدي البطئ التغير في الفترة الزمنية ذاتها، حيث كان النشاط التقليدي الاقتصادي المرتبط بنظام العلاقات والقيم السائدة يقوم على المهن والحرف التقليدية الموروثة، كالغوص على اللؤلؤ، والصيد البحري والتجارة برا وبحرا، وبعض الأنشطة الزراعية البسيطة، وبعض الصناعات أيضا مثل: صناعة السفن وإصلاحها، وقد كانت كل تلك أعمال ومهن للرجال، بحكم منظومة القيم التقليدية السائدة. ولما كان تدريب المرأة حرفيا أمر غير وارد، فقد بقيت في المنزل، حيث تمركزت كل نشاطاتها داخله [١٥].

وانطلاقا من ذلك، يمكن القول، أن عمل المرأة الكويتية ليس من الظواهر الجديدة التي صاحبت انتقال المجتمع من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، بل ظهرت عوامل جديدة ساعدت على بروز هذا الدور، وفي مقدمتها سيطرة الاقتصاد النفطي، الذي حل محل الاقتصاد التقليدي، هذا فضلا عن انتشار التعليم الحديث، وتطور الطلب على القوى العاملة بمختلف أنماطها وأنواعها[١٦].

وليس ثمة شك في أن مكانة المرأة ومركزها والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقوم بها في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمع التقليدي، قد اختلف اختلافا كبيرا، وقد طرأ على هذه المكانة تغيرات كثيرة، من مظاهر تلك التغيرات: ظهور التخصص، وما ترتب عليه من ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل. وبعد أن كانت الفوارق بين العمل الإنتاجي والأعمال المنزلية غير واضحة في المجتمعات البدائية والتقليدية، فقد ساعد التطور الاقتصادي على خلق نوع من التباعد بين الاثنين، ليس فقط بالنسبة للمرأة، بل بالنسبة للعائلة ككل، والدور أو الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين في ميدان العمل والبيت على السواء [١٧].

ولقد أدى تنامي وتزايد الاهتمام بدراسة قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال المرحلة المعاصرة على مستوى البلدان النامية بصورة عامة، والمجتمعات العربية والخليجية بخاصة، إلى زيادة الاهتمام بالعنصر البشري، بوصفه وسيلة وهدفا لعمليات التنمية؛ حيث أن الموارد البشرية تشكل العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية. وتشير الدراسات والبحوث إلى أن هناك علاقة

---

[١٥] أحمد عبد القادر عبد الباسط(١٩٧٥). حول المرأة العاملة في الكويت والخليج، **المؤتمر الإقليمي الأول للمرأة في الخليج العربي، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، الكويت**، ١٩٧٥، ص٣٠٩.

[١٦] المرجع نفسه، ص٣٠٩.

[١٧] أحمد أبو زيد(١٩٧٦). المرأة والحضارة، **مجلة عالم الفكر**، ٧(١)، أبريل – مايو – يونيو ١٩٧٦، الكويت، ١٩٧٦، ص ص ٣٦-٣٧.

إيجابية قوية بين مدى مساهمة المرأة في العمليات الإنتاجية، والسرعة التي تسير بها عملية التنمية، ومن ثم تعد مساهمة المرأة في عملية التنمية إحدى القضايا الأساسية التي تضطلع بها تلك الدول [١٨].

ونظرًا لطبيعة عملية التنمية التي تمر بها دولة الكويت وخصوصيتها، منذ اكتشاف النفط وحتى الوقت الراهن، ولعدد كثير من جوانب الخلل في هيكل العمالة، فإن دور المرأة الكويتية في إدارة عمليات التنمية أضحى بشكل مطلبا أساسيا [١٩].

وفي ضوء ذلك، ونتيجة لهذا التطورات التي مر بها المجتمع الكويتي خلال العقود الأخيرة، فقد أكد برنامج العمل في الخطة الإنمائية الخمسية الثالثة للدولة للسنوات ٨٩/١٩٩٠ على أن هذا المطلب أصبح أمرا مهما وهدفا أساسيا وملحا لزيادة مشاركة المواطنين في قوة العمل بجميع الوسائل، ومن ثم أصبح المجال الذي يمكن اللجوء إليه لتحقيق ذلك، هو تشجيع عمالة المرأة الكويتية؛ حيث ترجع أهمية دور المرأة إلى أن عدد الإناث المواطنات يزيد قليلا على نصف المجتمع السكاني الكويتي [٢٠]. وتوضح البيانات الإحصائية لعام ١٩٨٥ أن نسبة الإناث الكويتيات بلغت ٥٠.٣% من إجمالي السكان، وذلك مقارنة بنسبة الإناث غير الكويتيات، والتي بلغت ٣٨.٣% من إجمالي السكان في ذات العام [٢١].

ولقد أثبتت المرأة الكويتية دورها الريادي والفاعل في مسيرة عملية التنمية التي يشهدها المجتمع الكويتي في مختلف المجالات، ولم يكن هذا الدور وليد اللحظة، إنما سبق ذلك مرحلة ظهور النفط، وصولا إلى تحقيق المرأة معادلة كونها نصف المجتمع من ناحية، ولكونها تسير جنبا إلى جنب مع الرجل على طريق تقدم المجتمع الكويتي من ناحية أخرى [٢٢].

وفضلا عن ذلك، لم يكن للمرأة عبر نضالها الطويل أن تحقق هذا النجاح لولا وجود البيئة الملائمة الراعية لها والمتمثلة في المنظومة التشريعية والاجتماعية، التي مهدت الطريق أمامها

---

[١٨] عبد الرازق فارس الفارسي(١٩٨٥). **تخطيط القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة**، الكويت، ١٩٨٥، ص١٤٠.

[١٩] ناصف عبد الخالق(١٩٨١). دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية، **المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية** ٢٨-٣١ مارس ١٩٨١، مرجع سابق.

[٢٠] مجلس الوزراء، **برنامج عمل الحكومي، الخدمة الإنمائية للسنوات** (٨٦/٨٥-١٩٩٠/٨٩)، الجزء الثاني، السكان وقوة العم الكي، ١٩٨، ص٢.

[٢١] التعداد العام للسكان، ١٩٨٥، **الجزء الأول**، جدول رقم (١)، ص ص ٢-٥.

[٢٢] مي غنام حمد (٢٠٢١). دور وزارة الشئون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال المشروعات الصغيرة بدولة الكويت، مجلة **البحث العلمي في التربية بجامعة عين شمس**، ٢٢(٧)، ٤٨٦-٥٠٣.

للقيام بهذا الدور، حتى أنها قد تمكنت من خلاله قيادات نسائية كويتية من اعتلاء مواقع متقدمة على المستويين: العربي والإقليمي [٢٣].

وتشير البيانات الإحصائية الحديثة المتوافرة والصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات، أن نسبة العمالة من الإناث في جملة العمالة الكويتية قد ارتفعت إلى حوالي ٤٦.٩% بنهاية ٢٠١٣، بعد أن كانت حوالي ٤٦.٤% في نهاية العام ٢٠١٢. بينما بلغت نسبة عمالة الإناث من إجمالي العمالة في الكويت نحو ٢٨.٥% [٢٤].

وفي ضوء ذلك، يمكن القول، أن مشاركة المرأة في التنمية ومساهمتها في مختلف نشاطات المجتمع الكويتي أصبح يمثل واقعًا حقيقيًا بعد أن دخلت المرأة سوق العمل في العديد من الأنشطة الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن، ولا سيما حين فرضت اقتصاديات الدولة إتاحة فرص العمل لجميع الموارد البشرية لمواجهة تحديات التنمية، وهو الأمر الذي جعل من مسئولية الدولة إعداد من هم في سن العمل من الذكور والإناث وتأهيلهم علميا ومهنيا للمشاركة الفعالة والمنتجة في عملية التنمية الاقتصادية. وتعتبر دولة الكويت من الدول العربية السباقة في عملية إشراك المرأة الكويتية في سوق العمل.

أوجه تمكين المرأة الكويتية في عملية التنمية الاجتماعية في ضوء استراتيجية الكويت القومية ٢٠٣٥

لعب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المجتمعات الخليجية خلال العقود الأخيرة، ودرجة النضج الفكري الذي بلغه المواطنون والمواطنات، دورًا كبيرًا في النهضة الخليجية متعددة الأوجه، فالتطور في دول الخليج تجاوز التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية، وقطعت دول الخليج شوطًا مهمًا في تمكين المرأة الخليجية ودخلت منافسًا في الكثير من مجالات العمل المختلفة، ووجدت المرأة اهتمام القيادة السياسية لتمكينها على كافة الأصعدة والمجالات، وفتحت لها الآفاق الممتدة والمتعددة لتنافس بقوة وتثبت جدارتها، وتسعى دولة الكويت إلى تغيير الصورة النمطية التي اتخذت عبر عقود ماضية عن المرأة الخليجية وذلك من خلال إشراكها وإعطائها حقوقها كاملة وإعادة الاعتبار لها كشريك كامل الأهلية في عملية التنمية المجتمعية وتبتعد المرأة

[٢٣] محمد منيف محمد العجمي(٢٠٠٠). المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، **رسالة ماجستير معهد البحوث والدراسات العربية**، قسم الدراسات الاجتماعية، الكويت، ٢٠٠٠.

[٢٤] سالم المذن(٢٠١٤). **المرأة الكويتية أثبتت دورها الريادي والفاعل في مسيرة التنمية**، وكافة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٠١٤. http://www.kuna.net.kw

الكويتية يومًا بعد يوم عن الصورة التقليدية التي رسمتها وسائل الإعلام الغربية عبر عقود، وقد ساهمت عوامل كثيرة في ظهور المرأة العصرية، أهمها التعليم، خروج المرأة للعمل، والاختلاط بالثقافات الأخرى، وعملها في وسائل الإعلام الحديثة، وأخيرًا مشاركة المرأة في المجالس النيابية والمحلية والبلدية. والمرأة الكويتية لديها وعي بحقوقها داخل الأسرة وخارجها، ولديها ثقة بنفسها بدرجة أكبر مما كان لدى الأجيال السابقة.

وكان التعليم للمرأة هو المفتاح الذي مهد لها الطريق أمام المشاركة في الحياة العامة، فمنذ الخمسينيات ومع بدايات عصر تعليم المرأة في دول الخليج، بدأت نظرة المجتمع تتغير تجاه دورها الحيوي والمؤثر، وبدا أن مشاركتها في الحياة العامة أصبحت أمرًا حتميًا ومسلمًا به، وفتح التعليم أبوابه للمرأة بداية في دولة الكويت وأعقبها في كافة دول الخليج، وما إن أقبلت فترة السبعينيات، حتى تمكنت المرأة من الحصول على قسط وافر من التعليم، أهلها للانخراط بقوة في سوق العمل، وبعد أن تدرجت المرأة الكويتية في سلك التعليم وحققت النجاح والتميز، بدأت تجتاح مجالات غير تقليدية في سوق العمل، واقتحمت خلال العقود الأربعة الأخيرة مجالات العمل كافة ونافست فيها بقوة وأثبتت تميزها، بما فيها العسكرية، وقيادة الطائرات الحربية، والقضاء، وبدأت من بعدها التطلع نحو الدخول في معترك العمل السياسي [٢٥].

التمكين السياسي للمرأة الكويتية.

عندما اكتشفت القيادات السياسية في دولة الكويت رغبة هذا التوجه لدى المرأة، اتخذت مبادرات لإشراكها في مجالات قريبة من صناعة القرار، وفي المجالس النيابية، وسن التشريعات التي تزيل كافة المعوقات التي تقف في طريقها، واتخذت إجراءات واضحة لتمكين المرأة سياسيًا، لاسيما أن هذا التمكين يعتبر من وسائل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان التي كفلها القانون الدولي، ولأنه الوسيلة للتعبير عن مجمل القضايا العامة، وجعل المرأة شريكًا رئيسًا في صوغ القرار [٢٦].

وتساند مجموعة البنك الدولي بقوة جهود دولة الكويت للنهوض بدمج المرأة وإتاحة الفرص لها للمشاركة في كل مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، وترى أن المزيد من تمكين المرأة

[25] Economic Empowerment of Kuwait Women (WEE) Project 2009-2014, UNDP, Supreme Council for Planning and Development, and Ministry of Social Affairs, Kuwait.

[26] لجنة المرأة العاملة – الاتحاد العام لعمال الكويت
http://www.ktuf.org/org/ktuf/WorkingWomanCommittee

الخليجية، بما يحقق المشاركة الفاعلة والكاملة في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتطلب بذل مزيد من الجهد، فالتعديلات التشريعية التي أبرمت مؤخرًا تستحق الثناء والإشادة بها، ولكنها تتطلب دعم قوى لمساعدة المرأة الخليجية على الفوز في الانتخابات، وترقيتهن في العمل، وفتح مشروعات أعمالهن، وأن يصبحن أعضاء في مجالس الإدارة وفي صفوف كبار متخذي القرار، وشهدت الكويت تجربة مماثلة، مع سعي مجلسها الأعلى للتخطيط والتنمية من أجل مستقبل يقوم على مبادرة القطاع الخاص للنساء والرجال على السواء وتشارك النساء في الكويت مشاركة نشطة ومؤثرة في الحياة السياسية [٢٧].

التمكين التشريعي للمرأة الكويتية

ارتفعت مشاركة المرأة الخليجية في البرلمانات ومجالس الشورى إلى نحو ١٨ % عام ٢٠١٨ مقارنة بنحو ١١ %عام ٢٠١٧م، بعد قيام عدد من دول الخليج برفع نسبة التمثيل النسائي البرلماني لتقترب من نسبة تمثيل المرأة المغربية في البرلمانات والتي تقدر بنحو ٢٤% تقريبًا وذلك اعتمادًا على آخر إحصائيات البنك الدولي لعام ٢٠١٧م.

وتسابقت دول الخليج في رفع نسب تمثيل المرأة في المؤسسات التشريعية، وتقدمت المملكة العربية السعودية على باقي الدول في تخصيص ٢٠ % من المقاعد بمجلس الشورى للنساء بأمر ملكي منذ ٢٠١١م.

ورفعت الإمارات سقف التمثيل النسائي في المجلس الوطني الاتحادي، وهو مجلس استشاري، إلى ٥٠ % وبذلك وصل عدد النساء إلى ٢٠عضوًا، وباتت الإمارات حسب نسب التمثيل النسائي في المؤسسات التشريعية الأولى خليجيًا، وجاء تولى الدكتورة أمل عبدا لله القبيسي عام ٢٠١٥م، رئاسة المجلس الوطني الاتحادي خطوة ممتازة في طريق تمكين المرأة، لتكون أول إماراتية وعربية تتولى رئاسة البرلمان عبر انتخابات تشريعية. تلتها البحرين بنحو ١٢ عضوة بين مجلس النواب ومجلس الشورى.

ولعبت المرأة الكويتية في السنوات الأخيرة دوراً هاماً على الساحة السياسية، لكنها لم تصل بعد إلى تمثيل متساوٍ مع الرجل في مجلس الأمة، وتهدف الدراسة إلى دعم المرأة لتحقيق مستقبل

[27] Economic Empowerment of Kuwait Women (WEE) Project 2009-2014, UNDP, Supreme Council for Planning and Development, and Ministry of Social Affairs, Kuwait.

واعد في السياسة، وقد حصلت المرأة الكويتية على حق التصويت والترشح للانتخابات في عام ٢٠٠٥، لقد كان عاماً تاريخياً في مجال تمكين المرأة في الكويت، حيث أدى إلى تغييرٍ في مكانة المرأة الاجتماعية والسياسية. وبعد أربع سنوات، تم انتخاب أربع نساء في مجلس الأمة. ومع ذلك، لم تشهد المرأة هذا المستوى من التمثيل في الهيئة التشريعية الكويتية منذ انتخابات ٢٠٠٩م، حيث فشلت المرأة الكويتية في حصد أي مقعد بمجلس الأمة رغم تفوق عدد الناخبات على الناخبين ويرجع إلى ضعف التجربة، وعدم وجود كوتة للمرأة، بالإضافة إلى وجود تكتلات ترفض تولي المرأة أي منصب قيادي [٢٨].

التمكين الوزاري للمرأة الكويتية

أما على مستوى التمثيل النسائي في المناصب الوزارية سجلت المرأة تراجعاً في حضورها السياسي، فبعد غيابها عن المقعد البرلماني، بعدم فوز أي مرشحة في انتخابات أمة ٢٠٢٠، جاء التشكيل الوزاري بوزيرة واحدة فقط، هي رنا الفارس لتتولى حقيبة وزارتَي الأشغال العامة والبلدية، بعد خروج وزيرة التنمية الاقتصادية السابقة مريم العقيل من التشكيل الوزاري، وظل التمثيل النسائي في التشكيلات الحكومية المتعاقبة متأرجحاً بين مقعد ومقعدين منذ ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٩م، مسجلاً غياباً واحداً فقط في ٢٠١٢م، الآن حكومة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الأولى، كانت سبّاقة بمنح المرأة ٣ مقاعد وزارية لأول مرة في تاريخ الكويت، إلا انه سرعان ما استقالت وزيرة لتبقى وزيرتان في الحكومة فقط [٢٩].

واستطاعت المرأة أن تثبت حضورها في التشكيلات الوزارية المتعاقبة، بعد إقرار حقوق المرأة السياسية عام ٢٠٠٥م، فقد حظيت بأول مقعد وزاري لها سريعا، بعد عام واحد فقط، في ٢٠٠٦م، لتدشن د. معصومة المبارك رحلة النساء الحكومية، في مجلس الوزراء، ثم في عام ٢٠٠٧م، ارتفع التمثيل النسائي إلى مقعدين بدخول نورية الصبيح للتشكيل الحكومي إلى جانب المبارك.

يضم السجل السياسي للكويت أسماء ١١ وزيرة حتى الآن، خلال عقد ونصف، منذ إقرار حقوق المرأة السياسية، في التشكيلات الوزارية المختلفة منذ عام ٢٠٠٦ إلى التشكيل المعلن الاثنين

[٢٨] **معهد دول الخليج العربية في واشنطن** (٢٠٢٢). https://agsiw.org/ar/mudhawis-list-advocating-for-kuwaiti-women-in-politics-arabic/

[٢٩] **الأمانة العامة لمجلس الوزراء الكويتي** (٢٠٢٢). https://www.cmgs.gov.kw/CurrentMinisterialFormation

الماضي، بينما تنوعت الوزارات التي استلمتها المرأة، إلا أن اكثر الحقائب الوزارية التي تسلمتها المرأة في الحكومات المختلفة، كانت حقائب تعنى بالتنمية والاقتصاد، والتعليم، في نظرة عكست الثقة الحكومية بالمرأة لتتولى الطموح التنموي للبلاد، وتشرف على تنشئة إجياله تعليميا، إلى جانب الإسكان، والتجارة، والمواصلات، والأشغال، والصحة... وغيرها من الحقائب الوزارية [٣٠].

التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية.

رغم ما حققته المرأة الكويتية سياسيًا حتى الآن ما زال إشراك النساء في العملية السياسية لا يضاهي قوتها الاقتصادية، فالخطوط الثابتة التي صنعتها المرأة الكويتية عبر مشوارها الطويل من الاجتهاد في المجال الاقتصادي، أوجدت صدًا وتأثيرًا قويًا وشهادة بأهمية مشاركتها في صناعة الاستثمار مع الدفع بعجلة الاقتصاد الخليجي للتقدم، حيث خصصت الكاتبة الألمانية جابي كراتوخفيل في كتابها "حول نساء بارزات في العالم العربي" صفحات كاملة للحديث عن الدور الذي لعبته المرأة الخليجية في الحياة الاقتصادية، مؤكدة على أن النساء في العالم العربي اللواتي نجحن في تولي مناصب مؤثرة أو بناء شركات خاصة بهن، قادرات على تنفيذ مرادهن مشيرة إلى أن تدفق المزيد من النساء في أسواق العمل في الدول العربية سيساهم بشكل عام في مستقبل أفضل للعالم العربي.

خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ تضمنت مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، ومن ضمنها الهدف الخامس الذي يستهدف القضاء على كل صور التمييز ضد المرأة، حيث تعمل دولة الكويت في تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، بحيث تطمع إلى مطابقة الركائز السبع لرؤية الكويت الجديدة ٢٠٣٥ مع خطط التنمية الوطنية، ومن هذه الأهداف ارتفاع نسبة النساء العاملات في (القطاع الخاص) لنُحقق النجاح الاقتصادي وازدهار المجتمع عن طريق التنمية المستدامة [٣١].

وعلي الرغم من ذلك أشارت جمعيات النفع العام كمنظمات مجتمع مدني كويتية، إلى تصنيف الكويت في التقرير الأخير للمرأة وأنشطة الأعمال والقانون الصادر عن البنك الدولي، حيث سجلت الكويت ٢٨.٨ نقطة فقط من أصل ١٠٠ نقطة.

[٣٠] **الأمانة العامة لمجلس الوزراء الكويتي** (٢٠٢٢). التشكيلات الوزارية https://www.cmgs.gov.kw/CurrentMinisterialFormation

[٣١] **دليل بيانات البنك الدولي بالكويت** (٢٠٢٢). https://data.albankaldawli.org/country/KW

وذكرت أن (تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون) يقيس مدى تأثير القوانين واللوائح في الفرص الاقتصادية للمرأة في ١٩٠ بلداً، وجاءت النتيجة الإجمالية التي سجلتها الكويت أقل بكثير من المستوى المتوسط لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ ٥١.٥٦ نقطة، ولم يأت بعدها في ذيل القائمة سوى دولتين فقط هما فلسطين واليمن [٣٢].

ومن هنا تستخلص الدراسة أنه حتى تتم المشاركة الفاعلة للمرأة الكويتية في التنمية الاقتصادية، لابد من إزالة كافة المعوقات الاجتماعية والثقافية، ومما لا شك فيه أن دور الإدارة السياسية في تمكين المرأة الكويتية هام جدًا من خلال سن التشريعات والسياسات المتعلقة بدمجها في كافة المجالات من تعليم وعمل ومشاركة سياسية وفي كل المراحل تخطيطًا وتنفيذًا ومراقبة وذلك لرصد المخالفات الناشئة عن عدم تطبيق القوانين الخاصة بتمكين المرأة ووضع إجراءات المحاسبة لكل ما يحد من دورها المهني والاجتماعي.

ولا شك أن نساء الكويت اليوم في وضع أفضل مما كن عليه فيما يتعلق بانخراطهن في سوق العمل، وفي توفير القطاع العام والخاص لفرص مواتية لهن، وفي المضي قدمًا نحو المساواة الحقيقية بينهن والرجال في فرص التوظيف والتمكين والمشاركة. وبالتأكيد إن استراتيجية كويت ٢٠٣٥م التي تبنتها الكويت تساهم في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكسرت حاجز بعض الأعراف والتقاليد الخليجية التي كانت تحول فيما مضى دون دخولها معترك الحياة.

التوصيات

١-العمل وبشكل سريع على تحسين وتعديل صورة المرأة في المناهج الدراسية، والقضاء على المفهوم النمطي والذهني السائد عن دور المرأة، كربة بيت فقط مع تسليط الضوء على كافة مجالات الإبداع والثقافة والعلم لديها.

٢-تمكين المرأة من المشاركة في مواقع صنع القرار الاقتصادي والتنموي بهدف زيادة نسبة المشاركة النسائية في تنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية والمشروعات الاقتصادية والخدمية وغيرها.

[٣٢] دليل بيانات البنك الدولي بالكويت (٢٠٢٢). **تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ٢٠٢٠**، Creative Commons Attribution CC BY 3.0 - https://data.albankaldawli.org/country/KW

٣-تعزيز مكانة المرأة في سوق العمل سواء في التعيين أو في الترقية في الضمان الاجتماعي وغيرها من مكاسب العمل، وتهيئة بيئة قانونية وإدارية تؤمن للمرأة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

٤-العمل على تحويل فكرة التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية إلى خطة عمل استراتيجية تتوفر فيها جميع المقومات والإمكانات على صعيد التمويل التنموي، وعبر الموازنة العامة للدولة، أي بمعنى تخصيص الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشروعات اقتصادية خاصة بالمرأة الكويتية من الموازنة العامة ووفق احتياجات الخطة بالإضافة إلى توجيه الطاقات الأهلية والخاصة والإقليمية والدولية إلى خيارات الخطة في ظل توفر الشروط الموضوعية لإقامة مشاريع اقتصادية تعمل على تمكين المرأة الكويتية اقتصادياً.

٥-العمل على إنجاح الدعوات التي تدعوا إلى تقليل الفارق بين الرجل والمرأة من خلال نشر الوعي بين كافة أطياف المجتمع الكويتي.

٦-إعادة النظر في التشريعات الكويتية وتعديل كافة النصوص التمييزية ضد المرأة.

٧-ضرورة إشراك المرأة في مناقشة القرارات والقوانين التي تخصها عبر تشكيل لجان مهنية متخصصة لضمان مراعاتها لأوضاع النساء وطموحاتهن لمستقبل أفضل.

٨-خلق الوعي في عملية التنشئة الاجتماعية حول أهمية عمل المرأة الكويتية ومشاركتها في شتى المجالات وكافة المستويات من أجل خلق المناخ الاجتماعي الملائم الذي يدفعها لممارسة حقوقها دون تردد.

٩-العمل على فض الصراع القائم بين أيديولوجيات النوع وأيديولوجيا العمل، من أجل محو الظروف التي تحدث تعارضا بين أدوار المرأة كأم ودورها كسيدة عاملة.

١٠- بناء قدرات المرأة، وبالرغم ما تحقق في السنوات الأخيرة من تحسن كمي في هذا الإطار، إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة، والتي تعزز اللامساواة خاصة في حقوق المواطنة والتميز الوظيفي.

١١- الاهتمام بترسيخ عدد من القيم الدافعة للتنمية، مثل التسامح واحترام الثقافات المختلفة، مراعاة حقوق واحتياجات المرأة وتعزيز القيم المتصلة بالمساواة بين الجنسين.

١٢- تمكين المرأة من المشاركة على أساس من المساواة والعدالة باعتبارها ضرورة تنموية وإنسانية وتوفير المناخ الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يمكن المرأة من أداء دورها كشريك كامل في عملية التنمية.

١٣- حث الجمعيات الأهلية والقيادات الشعبية وبقية مؤسسات المجتمع المدني على القيام بدور فعال من أجل تنمية وتطوير دور المرأة.

١٤- التعاون بين لجنة شئون المرأة بدولة الكويت وبين أجهزة الإعلام في التوعية بحقوق وواجبات المرأة.

١٥- الحرص على رقي وارتفاع لغة الخطاب الإعلامي الخاص بالمرأة، كأحد العناصر المؤثرة لتحويل المجتمع على المدى الطويل بقيمه وتقاليده لصالح مزيد من المشاركة الفعالة للمرأة.

١٦- دعوة الجمعيات السياسية بمختلف اتجاهاتها إلى مراجعة برامجها وأن تعمل على ترشيح القيادات النسائية ودعمها وإعداد وتدريب الكوادر النسائية ورفع وعي النساء بأهمية المشاركة السياسية.

الخاتمة

إن إنجازات المرأة الكويتية على كافة الأصعدة لم تكن ممكنة لولا حصولها على التعليم منذ باكورة القرن المنصرم ومما أذكى عطائها المتواكب مع متطلبات الحياة العصرية وبذلك حازت على ثقة ودعم القيادة السياسية التي بدورها عززت مسيرتها ودعمها بالبرامج والتشريعات التي ساعدت المرأة الكويتية لتحقيق مكانتها ومكتسباتها الحالية أضحت المرأة الكويتية مثالاً يحتذى به لبقية دول مجلس التعاون بل ودول العالم العربي والغربي نتيجة لما أضافه على شخصيتها التعليم من الثقة والاعتداد بقدراتها وسعيها الحثيث لإثبات جدارتها في ما يناط إليها من مهام ومسؤوليات على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنموية.

المراجع

المراجع العربية

أحمد أبو زيد (١٩٧٦). المرأة والحضارة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الأول، أبريل – مايو – يونيو ١٩٧٦، الكويت، ١٩٧٦، ص ص ٣٦-٣٧.

أحمد عبد القادر عبد الباسط، حول المرأة العاملة في الكويت والخليج، المؤتمر الإقليمي الأول للمرأة في الخليج العربي، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، الكويت، ١٩٧٥، ص٣٠٩.

باقر سليمان النجار (١٩٨١). المرأة وعلاقات الإنتاج في مجتمعات الخليج التقليدية، المرأة والتنمية في الثمانينات، بحوث ودراسات المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ٢٨-٣١ مارس، الكويت، ١٩٨١، ص ص ١٧٥-١٧٦.

التعداد العام للسكان (١٩٨٥). الجزء الأول، جدول رقم (١)، ص ص ٢-٥.

حسن تيم، وابتهاج محمد النادي (٢٠١٠). درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، بحث مقدم للمؤتمر التربوي الأول " العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين – واقع وتحديات" جامعة النجاح الوطنية، ١٧-١٨ أكتوبر ٢٠١٠، ١-٣٨.

خلود عبدالكريم (٢٠١٤). معوقات تمكين المرأة السعودية ثقافيا واجتماعيا وقانونيا، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ٣٦(١)، ص١٧٨.

سحر محمد أبو راضي (٢٠١٧). دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية: رؤية استشرافية، مجلة كلية التربية جامعة بنها، ١١١(٢٨)، ١١٢-١٨٦. ص ١١٤.

عامر قنديلجي (٢٠٠٨). البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

عبد الرازق فارس الفارسي(١٩٨٥). تخطيط القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ١٩٨٥، ص١٤٠.

عبد الرؤوف عبد العزيز، الجرداوي(١٩٨٦). مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية واتجاهاتها، الكويت، ١٩٨٦، ص ١٥٧.

مجلس الوزراء(٢٠٢٢). برنامج عمل الحكومي، الخدمة الإنمائية للسنوات (٨٥/٨٦-١٩٩٠/٨٩)، الجزء الثاني، السكان وقوة العم الكي، ١٩٨، ص٢.

محمد غانم الرميحي(١٩٧٧). معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، الكويت، ص ص ٣٩-٤١.

محمد منيف محمد العجمي(٢٠٠٠). المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، رسالة ماجستير معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاجتماعية، الكويت، ٢٠٠٠.

مي غنام حمد (٢٢١). دور وزارة السئون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال المشروعات الصغيرة بدولة الكويت، مجلة البحث العلمي في التربية بجامعة عين شمس، ٢٢(٧)، ٤٨٦-٥٠٣.

ناصف عبد الخالق(١٩٨١). دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ٢٨-٣١ مارس ١٩٨١.

ندي عبدالله سعود، هيفاء فهد المبيريك (٢٠٢٠). دور برامج التعليم المستمر في تمكين المرأة في ضوء التجارب الدولية، مجلة أفاق جديدة في تعليم الكبار بجامعة عين شمس، ٢٨، ١٢-٤٤. ص ١٣.

المراجع الأجنبية

Malhotra, A. (2002). Measuring Women's Empowerment as Avarible in International Development, Paper Prepared for the World Bank Workshop on Poverty and Gender: New Perspectives Final Version p6.

Kolas, A. (2015). Women's Empowerment in India from Participation to political Agency, PRIO Policy BRIEF.

Long,D. (2005). Mocro social work practice. A strengths perspective, Thomson Australia.

Economic Empowerment of Kuwait Women (WEE) Project 2009-2014, UNDP, Supreme Council for Planning and Development, and Ministry of Social Affairs, Kuwait.

مواقع الإنترنت

وزارة الخارجية الكويتية (٢٠٢٢). رؤية كويت ٢٠٣٥م
https://www.mofa.gov.kw/ar/kuwait-state/kuwait-vision-2035

هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الدول العربية - UN Women ...https://arabstates.unwomen.org تم الاسترجاع ٢٠٢٢/٢/١٦. /Unwomen (2021). arabstates.unwomen.org/ar/countries/Egypt |

سالم المذن (٢٠١٤). المرأة الكويتية أثبتت دورها الريادي والفاعل في مسيرة التنمية، وكافة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٠١٤. http://www.kuna.net.kw

لجنة المرأة العاملة – الاتحاد العام لعمال الكويت
http://www.ktuf.org/org/ktuf/WorkingWomanCommittee

معهد دول الخليج العربية في واشنطن (٢٠٢٢). https://agsiw.org/ar/mudhawis-list-advocating-for-kuwaiti-women-in-politics-arabic/

الأمانة العامة لمجس الوزراء الكويتي (٢٠٢٢).
https://www.cmgs.gov.kw/CurrentMinisterialFormation التشكيلات الوزارية

دليل بيانات البنك الدولي بالكويت (٢٠٢٢).
https://data.albankaldawli.org/country/KW

دليل بيانات البنك الدولي بالكويت (٢٠٢٢). تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ٢٠٢٠، - Creative Commons Attribution CC BY 3.0
https://data.albankaldawli.org/country/KW